بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

## باب جناية البهيمة والجناية عليها

وكان من حق هذا الباب ان يذكر بعد باب جناية المملوك لفضيلة النطق في المملوك الذي هو العبد ولكن لما كانت البهيمة ملحقة بالجمادات من حيث عدم العقل والنطق الحق هذا الباب بان ما احدثه الرجل في الطريق ذكر من الجرح ونحو ذلك **قوله** قال الراكب ضامن لما اوطأت الدابة ما اصابت بيدها او رجلها او راسها او لدمت او خبطت ولذا اذا صدمت ولا يضمن ما نفحت برجلها او ذنبها اذ ذاك في الجامع الصغير وقوله وما اصابت بل لمن قوله لما اوطأت وصوابها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون على الدابة وهو يسيرها قال يضمن ما اصابت بيدها او برجلها او راسها او لدمت او خبطت الا النفحة بالرجل او النفحة بالذنب فانه لا يضمنه الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وقال الحاكم الشهيد في الكافي واذا سار الرجل على دابة اي الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطأت انسانا بيد او رجل او هي سائرة فقتله فدية على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة بالمشي على مكان الناس وهي محمولة على هذا الفعل من جهته فصارت جنايتها بمنزلة جنايته غير انه خاطئ فوجبت الدية على عاقلته والكفارة لانه قاتل حقيقة ولا يضمن ما نفحت برجلها وهي سائرة لانه غير مستعمل اياها في النفحة فلا تصير قاتلا حقيقة وان كان سببا لذلك على معنى انه لولا السير في ذلك الموضع لما حدث هذا الامر ولانه ليس بمتعد في التسيير وسوق المسلمين والشيء المحض اذا لحق بالمباشرة يوضع التعدي وقد قدم فلا يوجد به الا اذا لدمت انسانا بفيها او صدمت براسها او خبطت بيدها هو ضامن وقال ابن ابي ليلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مسئول على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعله ولكنا نقول انما يضاف فعل الدابة اليه بواسطة العمل ولا عمل في هذه الافعال ولكن بترك حفظ الدابة وصيانتها عما وسعه صيانتها وفي وسعه صيانة الدابة عن الكدم والصدم والخبط حتى قصر في ذلك حتى وقع ما وقع صار متعديا فيه فلحق به وليس في وسعه صيانتها عن النفحة والضرب بالذنب فلا يوصف بالتعدي فيه لكونه غير مقصر فيه هذا موضح بالضمان لذا في شرح الكافي والاصل فيه ذلك ما قال الاسبيجابي في شرحه ان المشي في الطريق مباح بشرط السلامة وكما تولد من السير ما لا يمكن الاحتراز منه فليس بمضمون الا ترى انه ماذون في المشي فلو ضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك منعا من التصرف وما يمكن الاحتراز منه لا تؤدي ضمانه الى المنع من التصرف لانه يقدر ان يحفظ منه وهذا فاذا صح بنا ان ما كان من اثر الرجل بالمشي او بسير الدابة لا يضمن ما تولد منه لانه لا يمكن الاحتراز منه والدفع ما اثارت الدابة بسنابكها من الحصى الصغار لا يمكن ان يحترز منه في السير فاما الحصى الكبار فان الراكب يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالعنف على الدابة في السير وقالوا في شروح الجامع الصغير وان اوقفها في الطريق ضمن النفحة ايضا لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة عن النفحة صار الاتلاف تقديرا او مباحا مقيدا بشرط السلامة يقال اوطأت دابتي فوطئته فعلى هذا ينبغي ان يقال الراكب ضامن لما وطئته الدابة ولكن يجوز ان يكون مفعولا لا يطأ محذوفا فمن الفقهاء فلان يعطي يقدر اوطأت الدابة يدها او رجلها انسانا واللام للقص

بيدها